

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.28
28 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم الشامل المحرز منذ انعقاد مؤتمر
الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

الترتيبيات المؤسسية الدولية*

(الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣ - ١ مقدمة
٣	٤ - ٥ أولاً اختيار الأهداف الرئيسية
٤	٦ - ٤٤ ثانياً تغيرات مبشرة

(يتبع)

* أعدت هذا التقرير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة بوصفها منظم مهام لتنفيذ الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ وفقاً للترتيبيات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة.

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
ألف - الترتيبات المؤسسية اللاحقة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة	
٤	المعني بالبيئة والتنمية ٦ - ٢٥
٤	١ - دور لجنة التنمية المستدامة ٦ - ١٦
٤	(أ) أداء لجنة التنمية المستدامة ٦ - ٩
٥	(ب) برنامج العمل ١٠ - ١١
٦	(ج) ملامح بارزة ١٢ - ١٦
٢ - ربط لجنة التنمية المستدامة بمجالس إدارة مختلف المنظمات	
٧ ١٧ - ٢٤
٣ - المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة	
٨ ٢٥
٩	باء - المبادرات الإقليمية ٢٦ - ٣٠
١٠	جيم - فرادي المنظمات ٣١ - ٣٨
١٢	دال - التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ٣٩ - ٤٤
١٣	ثالثا - توقعات لم تتحقق ٤٥ - ٥١
١٣	ألف - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها ٤٥ - ٤٨
١٤	باء - التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ٤٩ - ٥١
١٤	رابعا - الأولويات الناشئة ٥٢ - ٦٦
١٤	ألف - تعزيز القدرات والترتيبات المؤسسية ٥٢ - ٥٣
١٥	باء - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها لوظائفها ٥٤ - ٦٢
١٨	جيم - التعاون الإقليمي ٦٣ - ٦٦

مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المبينة في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ (الترتيبيات المؤسسية الدولية)^(١). آخذًا في الاعتبار القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في دورتها الثانية والرابعة على التوالي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦. وتوجد ورقة معلومات أساسية منفصلة توفر تحليلًا أكثر تفصيلاً للترتيبيات المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد تم إعداد كل من ورقة المعلومات الأساسية وهذا التقرير على أساس المشاورات التي أجريت أثناء اجتماع الخبراء المشترك بين الوكالات حول الترتيبات المؤسسية اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقد في نيويورك يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويرد وصف للترتيبيات المؤسسية اللاحقة للمؤتمر التي تضطلع بها المنظمات المنفردة في تقرير للأمين العام لعام ١٩٩٦ (E/CN.17/1996/16) وفي ورقة المعلومات الأساسية رقم ١ (١٩٩٦)^(٢).

٢ - ومن المهم وضع تقييم الترتيبات المؤسسية الدولية اللاحقة للمؤتمر ضمن السياق الملائم. فب扭ود جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الأخرى المرتبطة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعيدة الأثر من حيث اعترافها بأن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية يجب معالجتها على نحو متكمال ومتوازن. وهي تؤكد أنه لم يعد بالإمكان التعامل مع هذا القطاع أو ذاك بشكل منعزل، بل هي تشجع قيام علاقات جديدة أقوى بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومع سائر الهيئات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمجموعات الرئيسية. وتشكل هذه التفاعلات تحديات خاصة للترتيبيات المؤسسية التي اتخذت بعد المؤتمر. وهي تتطلب نهجاً متعدد التخصصات فيما بين المتخصصين، وتنسيقًا مشتركًا بين القطاعات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على السواء.

٣ - وبإضافة إلى ذلك، تتخذ الترتيبات المؤسسية اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إزاء خلفية من الجهود الجارية لتدعم منظومة الأمم المتحدة وإعادة تشكيل هياكلها وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد عدد الاتفاقيات الدولية تقتضي زيادة الوعي بالصلات القائمة بين ترتيباتها الحكومية الدولية والأطر الداعمة لها وبين ترتيبات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

أولاً - اختيار الأهداف الرئيسية

٤ - يتمثل محور اهتمام هذا التقرير في تقييم أداء منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الرئيسية للالفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وسيجريتناول التنفيذ الوطني والمنظمات غير الحكومية، وجوانب الفصل الأخرى، في "المحات عامة وطنية" وتقرير للأمين العام عن الفصل ٨ (E/CN.17/1997/2/Add.7)، وتقرير عن المجموعات الرئيسية (E/CN.17/1997/2/Add.22) وبخاصة عن الفصلين ٢٧ و ٢٨، وتقرير عن

الفصل ٣٧ (E/CN.17/1997/2/Add.27) إلى حد ما. وفي هذا الصدد سوف يتناول هذا التقرير أربعة من أهداف

الفصل ٢٨.

٥ - الهدف الأول هو تعزيز دور وأداء منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة والتنمية. ويتعين في هذا المجال أن تعتمد جميع الوكالات ذات الصلة ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة برامج محددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن تقدم التوجيه في مجال السياسة لأنشطة الأمم المتحدة وتسدي المشورة إلى الحكومات، بناء على طلبها، ضمن مجالات اختصاص كل منها. والهدف الثاني هو تعزيز التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل البيئة والتنمية. والثالث هو تعزيز القدرات والترتيبيات المؤسسية اللازمة للقيام على نحو فعال بتنفيذ ومتابعة واستعراض جدول أعمال القرن ٢١. والرابع هو تقديم المساعدة لتعزيز وتنسيق القدرات والإجراءات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجالات البيئة والتنمية.

ثانيا - تغيرات مبشرة

ألف - الترتيبات المؤسسية اللاحقة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية

١ - دور لجنة التنمية المستدامة

(أ) أداء لجنة التنمية المستدامة

٦ - لجنة التنمية المستدامة، التي أنشئت في عام ١٩٩٢ بموجب قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١ بوصفها إحدى اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تجتمع سنويا لفترة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع.

٧ - والعمل النشط فيما بين الدورات هو سمة هامة لنهج اللجنة في تناول التنمية المستدامة. ويتضمن ذلك العديد من المبادرات والمجتمعات المعقدة فيما بين الدورات التي تنظمها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشكل منفرد أو مشترك، والتي كان لها الفضل في إثراء الأعمال التحضيرية الفنية للدورات السنوية لللجنة واجتماعات أجهزتها الفرعية. وقد عقدت اللجنة اجتماعات لفرقيين عاملين فيما بين الدورات مخصوصين ومفتوхи بباب العضوية يجتمعان قبل الدورات العادية لللجنة لإعداد المناقشات التي ستجريها بشأن بنود محددة على جدول الأعمال.

٨ - وظل مكتب اللجنة يجتمع بانتظام خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، وقد توجيهات السياسة بشأن الأعمال التحضيرية للدورات التي كانت ستعقد لها اللجنة. وقد أسهمت أعمال مكتب اللجنة في إبراز وجود اللجنة في المجتمعات والعمليات الأخرى المتصلة بالتنمية المستدامة كما عززت النطاق العام لللجنة. وعلى ضوء

ما تقدم، قد ترحب الدول الأعضاء، ضمن إطار استعراض عام ١٩٩٧، في دراسة الاقتراح الذي أدرجه مكتب اللجنة في دورتها الثانية وأيده عدد من البلدان، بأن يكون انتخاب مكتب اللجنة المقبول على نحو، وفي وقت يتيحان له فقط أن يوجه الأعمال التحضيرية للدورة التالية للجنة فحسب وإنما يكون مسؤولاً كذلك عن تسيير أعمال الدورة القادمة.

٩ - وفي الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة، المعقدة في عام ١٩٩٥، أنشئ فريق حكومي دولي مفتوح بباب العضوية مخصص للغابات بوصفه جهازاً فرعياً تابعاً للجنة، بولاية لمدة عامين لمتابعة توافق الآراء وصياغة مقترنات منسقة للعمل الذي يستهدف مكافحة إزالة الغابات وتدورها وتعزيز إدارة جميع أنواع الغابات والمحافظة عليها وتنميتها المستدامة. وهذا الفريق، الذي اجتمع أربع مرات وسيقدم تقريره النهائي إلى اللجنة في عام ١٩٩٧، نال دعماً من: (أ) فرق عمل غير رسمية رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات تتتألف من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والبنك الدولي، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ و (ب) أمانة صغيرة ممولة من تبرعات من خارج الميزانية بما في ذلك إعارة موظفين من الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وكان لهذه الترتيبات المؤسسية أثراًها في الأداء الفعال للفريق، بتأكيدها على التعاون والتفاعل غير الرسميين فيما بين الوكالات في تلبية مقتضيات عمل الفريق.

(ب) برنامج العمل

١٠ - اعتمدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الأولى، عام ١٩٩٣، برنامج علم مواضيعي متعدد السنوات^(٣)، وأكملته في دورتها الرابعة، عام ١٩٩٦. وقد نظم برنامج العمل الأول هذا بطريقة أتاحت استعراضاً متعمقاً لجميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٤). وبينما جرى استعراض بعض الفصول الشاملة لعدة قطاعات كل عام، استعرضت فصول أخرى شاملة لعدة قطاعات وفصول قطاعية مرة واحدة على مدى ثلاثة أعوام. وقد يسرت طريقة العمل هذه قيام لجنة التنمية المستدامة بالنظر في جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ مرة واحدة على الأقل. وساعدت على تحليل التغيرات والأنشطة المؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسة على كل من المستوى الدولي والوطني ومستوى "المجموعات الرئيسية" لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما ساعدت اللجنة على اعتماد توصيات محددة لوضع توصيات معينة لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على طريق التنفيذ، ولتوفير منتدى لتبادل الخبرات ذات الصلة.

١١ - ونتيجة لدور الاستعراض الأولية هذه، اعتمدت لجنة التنمية المستدامة أربعة برامج عمل محددة بشأن (أ) مؤشرات التنمية المستدامة (ب) نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات و (ج) أنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة و (د) التعليم والتوعية العامة والتدريب.

(ج) ملامح بارزة

١٢ - تضمنت كل دورات اللجنة جزءاً رفيع المستوى، اتخذ شكل حوار حول القضايا المهمة ذات الأولوية. وحضره عدد كبير من الوزراء (ما يزيد على ٤٠) ومتخذي القرارات رفيعي المستوى من وزارات متعددة من جميع أنحاء العالم.

١٣ - وقد قامت لجنة التنمية المستدامة، بدور جهاز رفيع المستوى لتقرير السياسة لتعزيز التنمية المستدامة، فأبرزت نهجاً متكاملاً يشمل جميع الجهات الفاعلة في عملية تشاركية. ومن أمثلة المجالات التي قامت فيها لجنة التنمية المستدامة بدور وضع جدول الأعمال، على وجه الخصوص، التقييم العالمي للمياه العذبة، الذي كانت قد بدأته اللجنة، والفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات المذكور أعلاه. كما قامت لجنة التنمية المستدامة بتحديد المجالات التي توجد فيها ثغرات كبيرة في المناقشة الدولية للتنمية المستدامة، بما في ذلك القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل والسياحة.

١٤ - وشهدت دورة لجنة التنمية المستدامة مشاركة عدد أكبر من ممثلي المجموعات الرئيسية، الذين لم يقتصر نشاطهم على الإسهام المباشر والهام في أعمال اللجنة، وإنما نظموا أيضاً عدداً كبيراً من الأنشطة الجانبية حول مواضيع مهمة، مما زاد من إثراء المناقشة أثناء الدورات العادية.

١٥ - وعملاً بالقرار الذي اتخذه لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٣، قدمت الحكومات والمنظمات معلومات وتقارير في الدورات اللاحقة للجنة. وتم ترشيد وتبسيط عملية تقديم التقارير تدريجياً بناءً على طلب اللجنة وبالتشاور فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانة المؤتمر. وتم تجميع التقارير الوطنية، التي كان يجري تلخيصها في السنوات السابقة ومن ثم عرضها في إطار الفصول قيد الاستعراض، في إطار "المحات عامة للبلدان" لدورات عام ١٩٩٧ بحيث يمكن استخدامها كأساس لتقديم التقارير واستكمالها في المستقبل. وجرى خلال الدورتين الثالثة والرابعة للجنة تقديم عروض قطرية مختارة في الجلسات العامة مما أتاح إمعان النظر في تجارب قطرية معينة فيما يتعلق بالحصول قيد النظر والتداول المباشر للأراء بشأنها.

١٦ - وأسهمت منظومة الأمم المتحدة باستفاضة في الأعمال التحضيرية لدورات لجنة التنمية المستدامة. وكان أداء نظام منظمي المهام الذي أنشأته اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة فعالاً في إجراء المشاورات وإعداد التقارير وكفالة المتابعة للجنة التنمية المستدامة. وخلال تلك العملية قام منظمة المهام بالتماس المدخلات من المنظمات ذات الصلة في داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المجموعات الرئيسية. وقد استحسن جميع الأطراف المعنية هذا النهج القائم على المشاركة مما أسهم في تعزيز الصلات ودعم آفاق التعاون.

٢ - ربط لجنة التنمية المستدامة بمجالس إدارة

مختلف المنظمات

١٧ - بالنسبة لمعظم المنظمات، كانت الولايات التي أناظتها بها مجالسها الإدارية ذات طابع تكميلي، أي أنها تعيد تأكيد ما اتخذته لجنة التنمية المستدامة من قرارات فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومتابعته.

١٨ - ويجري بانتظام إبلاغ مجالس إدارة الوكالات بقرارات لجنة التنمية المستدامة، وفي بعض الحالات، تنظر مجالس الإدارة هذه في تقارير الوكالات قبل تقديمها إلى لجنة التنمية المستدامة. وفي حالات أخرى، أدرجت الأمانات بالفعل توصيات لجنة التنمية المستدامة في الوثائق المعدة لنظر هيئات إدارتها. وفي نفس الوقت، ساعد نظام منظمي المهام في كفالة إدراج قرارات واهتمامات مجالس الإدارة الأخرى في التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى لجنة التنمية المستدامة.

١٩ - ويوضح مدى الاهتمام السياسي الرفيع المستوى الذي تلقاه مسائل التنمية المستدامة باستمرار في مجالس إدارة مختلف المنظمات، من أن البرامج المتصلة بالتنمية المستدامة لم تتعرض، عموماً، للتخفيفات التي شملت كل أبواب الميزانية.

الصلات القائمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٠ - شدد الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١، على ضرورة تقوية وتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته، وعلى أنه ينبغي لمجلس إدارة، في حدود ولايته، أن يواصل القيام بدوره فيما يتعلق بتوجيهه وتنسيق السياسة في مجال البيئة، مع مراعاة المنظور الإنمائي.

٢١ - ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على صلة وثيقة بلجنة التنمية المستدامة. وبالتالي، تعرض قرارات لجنة التنمية المستدامة ذات الصلة على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دوراته العادلة لكي تراعي تماماً لدى تنفيذ دوره في توجيهه أعمال البرنامج وتحديد الأعمال ذات الأولوية. وهكذا، نجد أن برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بالصيغة التي وافق عليها مجلس الإدارة، هو عبارة عن محاولة لتوفير الإطار المناسب للاستجابة بشكل متكامل لاهتمامات لجنة التنمية المستدامة. وفي هذا الخصوص، أكد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجدداً، في دورته الثامنة عشرة، على ضرورة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقاً لولايته وتنفيذاً لجدول أعمال القرن ٢١، تقديم الدعم الفعال إلى أعمال لجنة التنمية المستدامة^(٥).

٢٢ - وطلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً من المديرة التنفيذية للبرنامج أن تُخطر لجنة التنمية المستدامة بقرارات المجلس ذات الصلة. وفي هذا الصدد، سلم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته الثامنة عشرة، بأهمية توضيح دور الجهات الفاعلة العديدة في ميدان التنمية المستدامة.

ويوضح المقرر ٧/١٨ ولاية كل من مجلس الإدارة وأمانته وممارساتهما فيما يتصل بولاية وممارسات لجنة التنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. كما تقرر أن تعقد الدورة المقبلة لمجلس الإدارة في مطلع عام ١٩٩٧ حتى يتاح لمجلس الإدارة المساهمة بمدخلات موضوعية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٢٣ - وساهم هذان المصادران لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة العديدة الأخرى الملزمة بمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عملية تبسيط الترتيبات التنظيمية والتركيز على برنامج العمل وتكامله، حتى يمكن الاستجابة بفعالية للتوجيهات المختلفة، وإن كانت متكاملة، الصادرة عن كل منها. وبالطبع، فإن ضرورة الاستجابة لقرارات لجنة التنمية المستدامة يترتب عليها تحمل أعباء إضافية كبيرة في الموارد البشرية والمالية، وينبغي استيعابها ضمن الموارد القائمة.

٢٤ - وفي حالة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن إعادة تشكيله التنظيمي والبرنامجي انعكست في التوجيهات الخاصة بالميزانية التي وضعها مجلس إدارة البرنامج في دورته السابعة عشرة (أيار/مايو ١٩٩٣)، والتي أسفرت عن تغير كبير في مجالات الأهمية، مرکزة على بلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وكذلك تضمن برنامج عمل فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، الذي اعتمد مجلس الإدارة في دورته الثامنة عشرة، إعادة تحديد الأولويات لصالح المسائل البيئية المستجدة. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في خصوّ المقترنات التي ستقدم إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة بشأن برنامج العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثله مثل العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، بشكل متزايد التحدي المتمثل في تحقيق المزيد من النتائج بموارد أقل نظراً للقيود المالية التي يواجهها مؤخراً.

٣ - المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة

٢٥ - أنشئ المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة، المؤلف من أشخاص بارزين يعملون بصفتهم الشخصية، في عام ١٩٩٣ لإسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن مسائل التنمية المستدامة. ويؤدي هذه المهمة من خلال دراسة نهج ابتكارية في مجال التنمية المستدامة، وتحديد المسائل المستجدة، وصياغة مقترنات تتعلق بالسياسة كي تنظر فيها الحكومات والمنظمات الدولية. ويعتبر هذا المجلس صلة الوصل بين آراء واهتمامات الأوساط المناصرة والمجموعات الرئيسية، ووسيلة من وسائل تعزيز الشراكة معها وتعزيز معرفتها بالأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وفهمها لها. وكمساهمة من المجلس الاستشاري في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ركز أعضاء المجلس اهتمامهم على مسائل الطاقة والمياه والنقل التي يعتبرونها ذات أهمية كبيرة للتنمية المستدامة في المستقبل. ولقد حددوا تدابير عملية في مجال السياسة، وخصوصاً فيما يتعلق بتحديد الأسعار والاستثمار، بهدف التشجيع على التنمية المستدامة في هذه المجالين.

باء - المبادرات الإقليمية

٢٦ - نشأت عن عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية مبادرات إقليمية متنوعة. فعلى سبيل المثال، تولت جميع المناطق الجغرافية رعاية عقد اجتماعات وزارية كمتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وساعدت هذه الاجتماعات في ترجمة القضايا العالمية إلى قضايا إقليمية عن طريق وضع أولويات إقليمية لبرامج تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وفي زيادة الوعي العام والسياسي. وتهدف المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات لهذه المؤتمرات الوزارية بشكل عام إلى تعزيز التنمية المؤسسية وبناء القدرات على الصعيد الوطني. وبتحول تركيز هذه المؤتمرات من الحفاظ على الموارد إلى الاستخدام المستدام للموارد والمسائل الإنمائية، فقد احتجزت إليها وزارات أخرى غير الوزارات المعنية بشؤون البيئة.

٢٧ - ويجري تناول المسائل الإقليمية النطاق في محافل أخرى أيضا، مثل الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية، والاتفاقيات التجارية، والبرامج المشتركة. ويزداد دور المبادرات الإقليمية في تنفيذ بعض الاتفاقيات العالمية، ومن أبرزها اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١)، واتفاقية أراضي المستنقعات ذات الأهمية الدولية باعتبارها موئلا للطيور المائية (اتفاقية رامسار)؛ كما أن الدور الإقليمي منصوص عليه بوضوح في مرفقات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٢). وفي منطقة جغرافية واسعة مثل آسيا، قام التعاون دون إقليمي بدور هام في مجالات مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ والبيئة الساحلية والمياه العذبة.

٢٨ - وشملت الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بصورة سريعة بلداناً جديدة ومجالات جديدة متعلقة بالسياسة العامة وواصلت تطورها بعد انتهاء أعمال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، دخلت الدول الثلاث الأعضاء في اتفاق أمريكا الشمالية بشأن التعاون البيئي، وهو جزء من اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، في اتفاق مواز وأنشأت لجنة معنية بالتعاون البيئي. ويتبع هذا الإطار مشاركة المواطنين في رصد الامتثال للقوانين والقواعد البيئية الوطنية.

٢٩ - وتضطلع جميع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ببرامج في مجال البيئة أو التنمية المستدامة مستمدة من مختلف الاجتماعات الوزارية المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المكاتب الإقليمية لمؤسسات الأمم المتحدة باتخاذ خطوات لتعزيز أنشطتها الإقليمية. كما تزيد المصارف الإنمائية الإقليمية، التي تربطها صلة عمل وثيقة بالهيئات الإقليمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، من تعزيزها لأهداف التنمية المستدامة، مما يدل على زيادة في طلبات الحكومات الوطنية للمساعدة في المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة.

٣٠ - وظهرت أشكال جديدة من التعاون بين اللجان الإقليمية، والمكاتب الإقليمية والقطرية لوكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الأخرى. فقد اعتمد عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية المعقدة على الصعيد الإقليمي بيانات سياسية وخطط عمل من أجل التنمية المستدامة. وقد دعى إلى عقد هذه الاجتماعات بالاشتراك مع اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والبرنامج الإقليمي للبيئة لجنوب المحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

جيم - فرادي المنظمات

٣١ - تقييم استجابة فرادي المؤسسات بمنظومة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية من حيث المهام الأساسية الثلاث للمنظمات الحكومية الدولية: (أ) وضع السياسات، و (ب) جمع البيانات والمعلومات وتوليفها وتحليلها ونشرها من أجل الإعلام عن العمل على جميع المستويات، و (ج) إيصال الدعم التقني والمالي من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتنعكس التطورات في هذه المجالات الوظيفية في التغيرات التي تحدث في الترتيبات التنظيمية لكل هيئة، وتأثر بها.

٣٢ - وسبق أن كان الكثير من برامج الوكالات المتصلة بأهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية آخذًا في الظهور أو التطور أثناء عملية التحضير التي مهدت السبيل إلى المؤتمر. وقد وسع مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ومتابعته من نطاق البرامج القائمة، مع ما تبع ذلك من تغيرات في الاحتياجات من متطلبات الموارد البشرية والمالية، وساعدًا في تحديد مسؤوليات الوكالات المختلفة بصورة أدق.

٣٣ - وقد اضطلعت جميع الوكالات بإجراءات لتكيف البرامج وفقاً لتوجيه مجالس إدارتها وموافقتها. وتحتاج المعايير والمقاييس المستخدمة في تقييم أهمية هذه التغيرات وأثرها إلى مزيد من التطوير والتوضيح.

٣٤ - وكانت عملية إعادة تشكيل هيكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية قد صممت بحيث تعد المنظمة للتركيز على النتائج وتنفيذها، بصورة متكاملة، فيما يتصل بالمجالات ذات الأولوية التي عهد بها جدول أعمال القرن ٢١ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويدل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأولوياته، كما يتجلى في هيكله التنظيمي وبرامج عمله المتغيرة التي يغطي كل منها فترة ستينيَّة منعقدة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على تحول جوهري، هو في أغلبه كرد فعل لجدول أعمال القرن ٢١ ويستند إلى تقييم واضح للاحتجاجات، وذلك، من نهج قطاعي تجاه البيئة إلى استراتيجية متكاملة تماماً تستجيب لخطة التنمية المستدامة. ويركز النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المجالات التي يتمتع فيها البرنامج بميزة نسبية ويعزز من قدرة البرنامج على توفير ...

التوجيه والتنسيق على نحو شامل فيما يتصل بالسياسات، في ميدان البيئة، مع مراعاة المنظور الإنمائي (كما نص عليه جدول أعمال القرن ٢١، الفقرة ٣٨-٢١).

٣٥ - وقد كانت السياسة، بوجه عام، القوة المحركة للتغييرات التنظيمية والبرنامجية التي اضطاعت بها مختلف المنظمات. وفي بعض الحالات، كان وضع سياسة جديدة للتنمية المستدامة المحرك لاتخاذ القرار المتعلقة بالترتيبيات الهيكلية والسبب في إنشاء وحدات تنظيمية جديدة. وفي حالات أخرى، أكدت السياسات والأولويات القائمة للوكالات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية التي تنطوي عليها التنمية المستدامة بما يكفي لعدم الشعور بالحاجة إلى هيكل جديد. وفي حالات أخرى، كان للولايات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية من الآثار الواسعة ما حتم إعادة صياغة الميزانية البرنامجية بأكملها وإعادة توجيهها.

٣٦ - وكان للتأثيرات والتفاعلات الخارجية والداخلية أهمية في تعديل سياسة مختلف الوكالات ومحور تركيز برامجها. وشملت هذه التأثيرات تغيير أولويات السياسة والبرامج للحكومات الوطنية ومتطلبات الاتفاقيات الدولية وتوقعات التمويل الإضافي عن طريق آليات تمويل مثل مرفق البيئة العالمية. وقد بُرِزَت المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية بصورة متزايدة بوصفها عنصراً مؤثراً في أولويات الوكالات.

٣٧ - وكما تحدد السياسات الداخلية للوكالات جدول الأعمال لبرنامج منظمة ما بأكمله، فإن السياسات الوطنية تضع حداً أساسياً للأنشطة الإنمائية، بغض النظر عن مكانها أو من يضطلع بها. وتشجع هذه السياسات على نشر النهج السليم من فرادى المشاريع إلى القطاع كله (أو القطاعات كلها). وتتوفر الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة متى للحكومات تحدد فيه القواعد والإجراءات والممارسات السليمية ببيئها وتتفق عليها. ويتبين هذا أكثر ما يتضح في عمليات الاتفاقيات الدولية، بيد أنه يتجلّى أيضاً في أمثلة عديدة من المبادئ التوجيهية والممارسات المعتمدة من قبل مختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

٣٨ - وأيا كانت الترتيبات الهيكلية التي وقع عليها الاختيار، فقد كان مفتاح النجاح التنظيمي هو الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون وإلى الأخذ بنهج متكامل نحو التنمية المستدامة. وقد ثبت أن وجود دعم سياسي قوي على أعلى المستويات بالمنظمات أمر ضروري من أجل تحقيق استجابة إيجابية على نطاق المنظمة. وفي الوقت ذاته يجري تعزيز القاعدة الفكرية للعمل في مجال التنمية المستدامة من خلال الشراكات والشبكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وعلى الأخص مع المجموعات الرئيسية والقطاع الخاص. ومن المهم أيضاً تدعيم الترتيبات الهيكلية وتوسيع الدراسة الفنية المتصلة بالتنمية المستدامة وتحقيق تكاملها عن طريق ترتيبات مالية نظيرة داخل المنظمة.

دال - التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - كان من المتوجى أن يتطلب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ اشتراكاً نشطاً من جانب جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة التي تعنى بأبعاد اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية محددة للتنمية المستدامة. سواء كانت من داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وقد حشدت متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأعمال لجنة التنمية المستدامة الالتزام بأهداف التنمية المستدامة في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة وفي العديد من المنظمات خارج الأمم المتحدة في أنحاء العالم. وعلى الصعيد المشترك فيما بين الأمانات، جرى توجيهه وتنسيق هذا العمل من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة التي شمل عملها التواصل والتفاعل على نطاق واسع مع مختلف الشركاء الحكوميين الدوليين وغير الحكوميين.

٤٠ - وإذا لا تزال هناك بعض القيود، فإن نظام منظمي المهام الذي اعتمدته اللجنة المشتركة ما بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة قد برهن على أنه وسيلة فعالة للتعاون والعمل المشترك فيما بين الوكالات. فهو يوفر شبكة من مراكز التنسيق في كافة أنحاء النظام من أجل تبادل المعلومات وإعداد وثائق لجنة التنمية المستدامة. ويرد تقييم أكثر تفصيلاً لعمل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في بيان لجنة التنسيق الإدارية الموجه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ بشأن هذا الموضوع، والذي يجري وضعه أيضاً تحت تصرف لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة.

٤١ - ويؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوره التنسيقي على صعيد السياسات من خلال فريق تنسيق البيئة المشترك بين الوكالات، الذي تشارك في عضويته جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. ويجري حالياً الأضطلاع بمبادرة هامة داخل فريق تنسيق البيئة المشترك بين الوكالات، وهي استحداث "استراتيجية في ميدان البيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة".

٤٢ - وقد اتسع نطاق التعاون والشركاء، فتضمن ليس فقط وكالات الأمم المتحدة والأمانات المنشأة بموجب اتفاقيات، بل أيضاً شركاء جدداً من خارج منظومة الأمم المتحدة مثل المانحين الثنائيين ومختلف المجموعات الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص. ومن أمثلة ذلك مراكز التفوق العلمية في البلدان النامية التي تعززها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأكاديمية العالم الثالث للعلوم.

٤٣ - وعلى الصعيد القطري، قام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم للأمم المتحدة، في بعض الحالات، بتنظيم منتديات للتنسيق القطاعي أو المواضيعي، باشتراك مؤسسات الأمم المتحدة ووكالات المانحين الثنائيين في مجالات مثل الزراعة، والبيئة، والحراجة، وإمدادات المياه، والتخفيف من وطأة الفقر، والقضايا المتعلقة بالفروق بين الجنسين، والتنمية. وفي حالات أخرى، أدى البنك الدولي دوراً في تنسيق اجتماعات المانحين.

٤٤ - بيد أن من المسلم به أن مسؤولية تنسيق المساعدة الخارجية، المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف أو الثنائية أو غيرها من المنظمات الدولية، تقع في المقام الأول على عاتق الحكومة المعنية. وتركز الحكومات تركيزا متزايدا على تنمية أو تعزيز قدراتها الخاصة فيما يتعلق بتنسيق التعاون مع الشركاء الخارجيين.

ثالثا - توقعات لم تتحقق

ألف - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها

٤٥ - لم تصل الموارد المتاحة لدعم جدول أعمال القرن ٢١ وأنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إلى المستوى الذي كان متوقعا لها أثناء التحضير لذلك لمؤتمر. وقد ترك تناقض مستويات المعونة الإنمائية الرسمية أثرا ضارا على إنجاز البرامج المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة. فقد واجهت مؤسسات الأمم المتحدة سنوات متعاقبة من انعدام الزيادة أو التخفيض بوجه عام في الميزانيات العادلة التي يفترض أن تمول منها الأنشطة المصوغة على سبيل الاستجابة المباشرة لجدول أعمال القرن ٢١. وفي الوقت ذاته، تزايدت الموارد من خارج الميزانية بالنسبة إلى الميزانيات العادلة، لتلبية ما تحتاجه متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية من طلبات برنامجية متزايدة على نحو مطرد وبصورة كبيرة. وفي حين اقتصرت مصادر هذه الأموال الخارجية عن الميزانية على بلدان قليلة نسبيا حتى الآن، فمن المهم أن يقوم عدد أكبر من البلدان في المستقبل بدعم أنشطة معيّنة للمتابعة.

٤٦ - وقد تنشأ تفاوتات أو تناقضات بين الأولويات التي تحددها مختلف الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها لجنة التنمية المستدامة، وفيما بين هذه الأولويات وبين الأموال المتاحة في الميزانيات العادلة لمؤسسات الأمم المتحدة. وقد تحتاج الحكومات المانحة عند تقديمها للدعم خارج إطار الميزانية إلى مزيد من إمعان النظر في الولايات التي تضعها مجالس إدارة مؤسسات الأمم المتحدة المعنية.

٤٧ - وبينما ينبغي تنوع مصادر التمويل قدر الإمكان، فثمة حاجة إلى النظر في برامج مبتكرة لجمع الأموال المتاحة. فنقص التمويل لبرامج معينة ذات أولوية لا يرجع إلى ضعف الآليات الداخلية بقدر ما يرجع إلى الإخفاق في اجتذاب الموارد الخارجية بطريقة فعالة. وعلى الرغم من أهمية مستوى التمويل ككل، فإن طرق استخدام الأموال لها القدر نفسه من الأهمية. ولذا فإن هناك حاجة إلى ابتكار استراتيجيات أفضل للتمويل سواء على الصعيد العالمي أو المحلي.

٤٨ - وفيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية، ينبغي مراعاة القدرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة بشكل أفضل والاعتماد عليها تمام الاعتماد في الأعمال التي يضطلع بها المرفق مستقبلا فيما يتصل بتحديد المشاريع وتنفيذها.

باء - التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة

٤٩ - إن القدرة الكامنة في نظام منظمي المهام فيما يتعلق بتعزيز التنفيذ المشترك وتقاسم الموارد داخل المنظومة بحاجة إلى تطوير كبير. ومن الضروري النظر فيما إذا كانت هناك فائدة في اتباع نهج من نوع منظم المهام فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الممثلة على الصعيد الإقليمي.

٥٠ - وثمة حاجة إلى المزيد من العمل فيما يتعلق بالبرمجة والتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وكذلك البرامج الثنائية والمتحدة الأطراف، حيثما أمكن هذا، مع الاعتراف بالدور المركزي للحكومات الوطنية في هذا الصدد، ولا سيما وزارات المالية والتخفيض.

٥١ - ويمكن أن يكون لوجود إطار واحد للتخفيض على الصعيد القطري أثر إيجابي على برمجة الدعم المنسق المقدم إلى الحكومات الوطنية من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

رابعا - الأولويات الناشئة

ألف - تعزيز القدرات والترتيبيات المؤسسية

٥٢ - إن توقيд المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية المتأصلة في مفهوم التنمية المستدامة سيتعزز عن طريق إمعان النظر بصورة منهجية في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة. ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة من بذل جهد إضافي لإدماج نتائج مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك على المستوى الحكومي الدولي. وينبغي معالجة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة على نحو متكامل في مداولات لجنة التنمية المستدامة التي ينبغي لها أن تنظر أيضاً في كيفية تحسين الدعم اللازم للمتابعة المتكاملة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ومن المناسب كذلك زيادة التبسيط والتعديل لتجنب ازدواج المهام في إطار هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٣ - وفي ضوء زيادة عدد هيئات صنع القرار المعنية بالتنمية المستدامة، ومنها الهيئات المتصلة بالاتفاقيات الدولية، هناك حاجة متزايدة أكثر من أي وقت مضى للتنسيق على الصعيد الحكومي الدولي من خلال اتخاذ الحكومات مواقف مستمرة ومتسقة في مختلف هذه المنتديات إضافة إلى استحداث وتعزيز عملية تعاونية فيما بين الأمانات. ومن شأن هذا أن ييسر إبراز العلاقات المحددة بين السياسات والبرامج في الوقت الذي يجري فيه تطوير مبادرات في المؤسسات الدولية والعمليات الناشئة عن الاتفاقيات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد يكون من المفيد للحكومات والجهات المعنية الأخرى أن تشير الأمانات المتعاونة بوضوح إلى أوجه التفاعل والتعاون فيما بين المبادرات التي تتخذها الوكالات والمبادرات الناشئة

عن الاتفاقيات في مجالات البيانات والمعلومات، وصوغ السياسات، والبرامج التشغيلية بالإضافة إلى تحديد الآثار الإقليمية والقطاعية.

باء - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها لوظائفها

٥٤ - تتمثل وجهة النظر الجماعية لأ蔓延 المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في أن مفهوم التنمية المستدامة ينبغي له أن يواصل توفير إطار "كلي" للسياسات المتعلقة بمجموعة متنوعة كاملة من أنشطة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ولا ينبغي أن يقتصر العمل الإضافي المتعلق بالتنمية المستدامة على استعراض وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعمل لجنة التنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. ويلزم أن تساهم جميع الهيئات والعمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات، كل في إطار ولايتها و المجال اختصاصها، في زيادة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ إجراءات وبرامج ملموسة، لا على الصعيد العالمي فحسب وإنما على الصعيدين الإقليمي والقطري أيضا. ويجب كذلك أن يراعي الإطار العام للتعاون الذي وافق عليه المجتمع الدولي في سياق المتابعة المتسلقة لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة المعقدة مؤخرا، مراعاة كاملة بالنظر لما قدمته جميعها من مساهمة هامة في جوانب محددة من جدول الأعمال الشامل للتنمية المستدامة.

٥٥ - بيد أن هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تؤدي إلى نتيجة مفادها أن المداولات الحكومية الدولية بشأن جميع القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة ينبغي أن تجري في المستقبل في إطار لجنة التنمية المستدامة أو تحت إشرافها. إذ يتمثل التحدي في المستقبل في كفالة عمل جميع هيئات صنع القرار المعنية وأنشطة مجالس الإدارة وهيئات الخبراء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن كفالة استمرار الالتزام السياسي في هذا المضمار. وبهذه الطريقة وحدها تستطيع منظومة الأمم المتحدة القيام بالدور الداعم المتواخي لها في جدول أعمال القرن ٢١. وهذا العمل الذي يجري في إطار التوجيه والتنسيق الشاملين للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي بالإضافة وأن يحفر على زيادة العمل والتعاون من أجل تنفيذ مجالات برنامجية محددة من جدول أعمال القرن ٢١.

٥٦ - ويبدو أن الإطار المؤسسي العام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كما يرد إجمالا في الفصل ٣٨، وثيق الصلة تماما بالفترة التالية لاستعراض عام ١٩٩٧. ومع ذلك، قد ترغب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية أن تدرس أفضل السبل التي يمكن بموجبها نشر هذا الإطار في المستقبل، مع مراعاة الخبرة المكتسبة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والنتائج الموضوعية التي تحققت منذ انعقاد مؤتمر ريو بالإضافة إلى القرارات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي في إطار إعادة تشكيل الهيأكل الجارية في الأمم المتحدة ومتابعة المؤتمرات الدولية الأخرى. ويبدو من الضروري بوجه خاص كفالة تضمن العمل الإضافي الرامي إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نهج متكامل ومنسق لتنفيذ نتائج سائر المؤتمرات العالمية المعقدة بعد اجتماع ريو والوثيقة الصلة بتحقيق التنمية المستدامة.

٥٧ - ومن الضروري أن تراعي الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاعتبارات المبينة أعلاه لدى إعداد قراراتها وتوصياتها بشأن الأدوار المحددة التي ستقوم بها مختلف الهيئات والبرامج والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في الفترة التي تلي استعراض عام ١٩٩٧.

٥٨ - ويبدو أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تركز في المستقبل لدى قيامها بمهامها المبينة في قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١، على المجالات التي تتمتع فيها بقوة نسبية. فهي توفر منتدى لإجراء استعراض دوري للتقدم الإجمالي المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ وإجراء مناقشة عامة بشأن السياسات وبناء توافق في الآراء حول قضايا التنمية المستدامة؛ وتقوية الشراكات لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك مع المجموعات الرئيسية. أما في المجالات الأخرى، من قبيل تنسيق التنفيذ على الصعيد الوطني أو على صعيد التقييمات القطاعية، فبإمكان اللجنة أن تقتصر على المحافظة على الاتصال/التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتعزيزها. والهدف من ذلك هو تقديم المشورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن التشجيع على اتخاذ إجراءات متسقة وتوفير توجيه عام بشأن السياسات. وترد في الوثيقة E/CN.17/1997/2، مقترنات محددة بشأن برنامج العمل المحتمل للجنة التنمية المستدامة بعد عام ١٩٩٧.

٥٩ - وفيما يتعلق بالهيئات والبرامج والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية، فإن دورها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المستقبل، يبدو أنه يتالف من جزئين:

- ينبع أن ينصب التركيز الرئيسي لأنشطتها على التنفيذ المنسق لبرامج وأنشطة محددة منبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١، والاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة والقرارات التي اتخذت بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من جانب لجنة التنمية المستدامة وغيرها من الهيئات والمؤتمرات (منها على سبيل المثال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، وبرنامج عمل واشنطن العالمي بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية^(٨) وجدول أعمال المؤئذ^(٩) وغيرها). وينبع إيلاء الأولوية هنا لتحقيق التعاون وتعزيز البرمجة المشتركة ودعم التنفيذ على الصعيد الوطني؛

- ينبع لها أن توصل دعم مناقشة التنمية المستدامة في لجنة التنمية المستدامة عن طريق تزويد اللجنة بمجموعة الخبراء ومقترنات في مجال السياسات بشأن جوانب محددة من التنمية المستدامة (منها على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة للبيئة: البيئة؛ منظمة الصحة العالمية: الصحة؛ منظمة العمل الدولية: العمالة وسائل العيش المستدام؛ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئذ)؛ المستوطنات البشرية؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ النمو الاقتصادي والتجارة؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ الأغذية والزراعة؛ وغيرها). ويمكن أن تسدي هذه المشورة عن طريق مجالس إدارتها وهيئات صنع القرار فيها وكذلك عن طريق أماكنها (منظمو المهام).

٦٠ - ويتمثل التحدي الرئيسي في كفالة ترجمة القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والتوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة المعتمدة على الصعيد الدولي (بعبارة أخرى، عن طريق لجنة التنمية المستدامة) إلى برامج ومشاريع محددة تضطلع بها الوكالات والمنظمات، كل في مجال قطاعها/مجالها، وأن تترجم كذلك إلى إجراءات ملموسة على الصعيد الميداني. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضاً كفالة انتفاع مناقشة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة من الخبرات العملية المكتسبة عن طريق التعاون الدولي على الصعيدين القطري والإقليمي، والمكتسبة كذلك من برامج قطاعية محددة. ويبعد أن هناك شرطين رئисيين ضروريين لإحراز هذا الهدف:

(أ) تحسين تنسيق السياسات في إطار الحكومات الوطنية من أجل توفير:

- زيادة الاتساق في المواقف التي تتخذها البلدان الأعضاء في مختلف مجالس الإدارة وغيرها من هيئات صنع القرار داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن تحقيق الاتساق في القرارات التي تتخذها هذه الهيئات، بما في ذلك مجالس إدارة المؤسسات المالية؛

- زيادة فعالية تحصيص الموارد وفقاً للأولويات المتفق عليها؛

(ب) زيادة تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة التابعة للجنة التنسيق الإدارية ونظام منظمي المهام التابع لها، وذلك بهدف إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الروابط بين القرارات المتعلقة بالسياسة المتخذة على المستويات العليا نزواً إلى الصعيد العالمي، وعملية وضع الأولويات على المستويات الدنيا صعوداً إلى الصعيدين القطري والإقليمي.

٦١ - وثمة حاجة لإقامة صلة متعاضدة أنسجم بين مناقشة السياسة الشاملة، والاحتياجات والحقائق الوطنية/إقليمية والمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة للتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن الضروري، على وجه التحديد، كفالة ترجمة القرارات المتعلقة بالسياسة والتوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة المعتمدة على الصعيد الدولي إلى برامج ومشاريع محددة تضطلع بها الوكالات والمنظمات، كل في مجال قطاعها/مجالها. وأن تترجم أيضاً إلى إجراءات ملموسة على الصعيد الميداني. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستفيد مناقشة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة من الخبرات العملية المكتسبة عن طريق التعاون الدولي على الصعيدين القطري والإقليمي، والمكتسبة كذلك من برامج قطاعية محددة.

٦٢ - ومن المعترض إجراء مفاوضات خلال عام ١٩٩٧ بشأن تقديم تغذية جديدة لمرفق البيئة العالمية. وستتstem هذه المفاوضات بأهمية خاصة بالنسبة لعمل المرفق في المستقبل، وسيكون لها كذلك أثر مباشر على توافر منح جديدة وإضافية وتوافر تمويل بشرط تساهلي للتنمية المستدامة ذات المنافع العالمية، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

جيم - التعاون الإقليمي

٦٣ - ثمة ضرورة لتعزيز العمليات الحكومية الدولية التي تعبّر عن أهداف واستراتيجيات جدول أعمال القرن ٢١ وتركز عليها بصورة ملموسة على الصعيد الإقليمي فيما يتصل بالسياسات، وموارد المعلومات، والتخطيط التشغيلي. وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تبقى على علم بقضايا التنمية المستدامة ذات الطابع الإقليمي لكتفالة استعراض هذه القضايا على الصعيد العالمي، آخذة في الاعتبار أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وتنفيذ في جدول الأعمال القرن ٢١ والدور الذي يمكن أن تقوم به مختلف الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي. وهناك ضرورة لإقامة وتعزيز صلات مباشرة بين أعمال لجنة التنمية المستدامة ومختلف المبادرات والبرامج الإقليمية.

٦٤ - وهناك تركيز متزايد على التنفيذ الإقليمي للاتفاقيات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وكذلك على وجود أدوات تنفيذ إقليمية أكثر تفصيلاً. وتدعى الأمانات المنشأة بموجب اتفاقيات ووكالات الأمم المتحدة، بصورة متزايدة، إلى مساعدة الحكومات على الصعيد الإقليمي في الإعداد للاجتماعات المتصلة بالاتفاقيات وتنفيذ النتائج. وتشمل الأنشطة تقديم المساعدة في إعداد الاتفاقيات الإقليمية والاضطلاع بالأعمال المتصلة بالبروتوكولات والتعديلات وطرائق ومتغيرات التنفيذ، وفي تفسير الآثار وتحقيق التناسق فيما بين مختلف الاتفاقيات. وربما يكون من الضروري أيضاً تسمية وكالات مناسبة توفر لديها القدرة والخبرة التقنية اللازمتين لتسهيل التفاوض على الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٦٥ - ويترافق الاعتراف بأهمية وجود تركيز إقليمي من أجل التنمية المستدامة ويجري تحقيق التعاون القطاعي المشترك فيما بين المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية العاملة على الصعيد الإقليمي. ويطلب العدد المتزايد من المنظمات الإقليمية وجود تقسيم واضح للعمل واستخدام آليات التعاون الإقليمي الموجودة استخداماً أفضل.

٦٦ - ويلزم تقوية الترتيبات المؤسسية لكتفالة إجراء مشاورات وتنسيق فعالين بين المقر والأجهزة الإقليمية التابعة للمنظمة على الصعيدين الإقليمي والقطري. ومن شأن تلك الترتيبات أن تساعده في نقل إجراءات التنفيذ المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١ من الصعيد العالمي إلى الصعيد الإقليمي، وهو أمر شددت عليه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة. وتدعو عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إلى إقامة تفاعل وشراكات بين مجموعة واسعة من الكيانات الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في إطار تلك الترتيبات. وينبغي أن يشمل هذا توثيق التعاون والاتساق فيما يتعلق بأعمال مختلف الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية وأماناتها.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 وتصويب)، القرار الأول، الملحق الثاني.
- (٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (القانون البيئي والمركز المعنى بأنشطة برامج المؤسسات)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٥ (E/1993/25/Rev.1). الجزء الثاني، الفصل الأول، الفرع ألف، المرفق.
- (٤) تقرير المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريجستون، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 وتصويبات)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.
- (٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/50/25)، المرفق، المقرر ٧/١٨، الفقرة ٣.
- (٦) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.
- (٧) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.
- (٨) تقرير المؤتمر الحكومي الدولي لإقرار برنامج عمل عالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (A/51/116)، المرفق الأول، التذييل الثاني.
- (٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) اسطنبول، ٤-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

- - - - -